

مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي

تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار العام في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى

ماريا ألبينو-وار، سفيتلانا سفيروفيك، وفرانسيسكو غريغولي،
وخوان كارلوس فلوريس، وخافيير كابسولي، وهاونان كو،
ويحي سعيد، وياهو شوكوروف، ومارتن سومر، وسوكيون يون

ملخص وافٍ

على مدار العقد الماضي، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع مستويات الاستثمار العام في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.^{1,2} وأثار ذلك تساؤلات حول مدى كفاءة الاستثمار العام في توليد النمو وسد ثغرات البنية التحتية، كما أثار مخاوف بشأن مواطن الضعف في المالية العامة.

ونظراً للمصاعب التي تلازم عملية قياس كفاءة الاستثمار، تستخدم هذه المذكرة المعنية بمناقشات خبراء صندوق النقد الدولي عدة أساليب بديلة لتقييم كفاءة الاستثمار العام مع تطبيقها على هاتين المجموعتين من البلدان بشكل خاص (وإن لم يكن على سبيل الحصر). وتتضمن المنهجيات تحليل حد الكفاءة، وتقييم تكاليف الوحدة للمشروعات الاستثمارية الكبرى في قطاعات مختارة، وتحليل جودة النظام المطبق لإدارة الاستثمار العام. كذلك تستخدم المذكرة التحليل الاقتصادي القياسي لبحث محركات كفاءة الاستثمار العام، وتقدم دراستي حالة موجزتين لعدد من الأطر الناجحة لإدارة الاستثمار العام في بلدان غنية بالموارد. وتستخدم معظم التحليلات عينة عالمية بالإضافة إلى البلدان الأخرى المصدرة للنفط كمعايير قياسية عند إجراء المقارنات بين البلدان.

وتخلص المذكرة إلى استنتاج أساسي هو أن البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى أمامها مجال كبير لتحسين كفاءة الاستثمار العام. فرغم قصور البيانات والمنهجيات المتاحة، يبدو أن هذه البلدان متأخرة عن أفضل البلدان أداءً في ضوء مقاييس الكفاءة الرئيسية الثلاثة المستخدمة في هذه المذكرة. وتفاوتت كفاءة الاستثمار العام داخل هذه المجموعة من البلدان، حيث تشغل دول مجلس التعاون الخليجي مرتبة أعلى بوجه عام مقارنة بالبلدان الأخرى في هذه المجموعة.³

وهناك رسالة مهمة أخرى، وهي أن المؤسسات القوية يمكن أن تساهم بدور حيوي في تعزيز كفاءة الاستثمار العام. ويجد هذا الاستنتاج تأييداً في التحليل الاقتصادي القياسي لدرجات الكفاءة، وتقييم إدارة الاستثمار العام، ودراسات الحالة. فينبغي أن تبدأ تقوية المؤسسات الآن، رغم التحديات التي ينطوي عليها ذلك، إذ أن هذه العملية ستتطلب جهوداً متواصلة لسنوات عديدة:

- في الأجل القصير، يمكن للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى أن ترفع كفاءة الاستثمار العام باعتماد استراتيجية لتعزيز الإشراف على مشروعات الاستثمار العام، مع إطلاق جهود للإصلاح على نطاق أوسع. ويمكن أن تقوم هذه الاستراتيجية على زيادة شفافية المشروعات الاستثمارية وإعداد تقييم لاحتياجات البنية التحتية وتشخيص عميق لنظام إدارة الاستثمار العام، بحيث يتم ذلك على المستوى القطري وبالتعاون مع شركاء التنمية.
- بعد بضع سنوات، وعلى أساس تحليل متعمق لنظام إدارة الاستثمار العام، ينبغي أن يتحول التركيز إلى تجديد الإطار القائم لإدارة الاستثمار العام. فوجود أطر أقوى للميزانية متوسطة الأجل، وزيادة الدقة في تقييم المشروعات الاستثمارية واختيارها، وإجراء عمليات تقييم لاحقة على أساس منتظم، يمكن أن يساعد على تحسين إنتاجية الاستثمار العام وبيّح للمشروعات الاستثمارية تحقيق عائد أعلى من حيث النمو.

¹ تتضمن البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (MCDOES) 15 بلداً، منها 11 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) وأربعة بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان).

² "البلدان المصدرة للنفط" في هذه المذكرة تشير إلى البلدان المصدرة للنفط و/أو الغاز.

³ دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية السعودية.